

المحور الثالث: القضايا المتعلقة بمخصصات قطاع الصحة

حازت القضايا المتصلة بمخصصات قطاع الصحة جانباً مهماً من النشاط الرقابي بين الحكومة ومجلس الشعب، شاركت فيه وزارة المالية فى أربعة مناسبات تعلقت بموضوعات مختلفة. كان الموضوع الأول خاص بالشكوى من عدم توفير مستحقات المستشفيات مقابل قرارات العلاج على نفقة الدولة. وتعلق الموضوع الثانى بتوزيع موارد صندوق مكافحة الإدمان. ودار الموضوع الثالث حول استكمال إنشاء أكاديمية هدى طلعت حرب بجامعة عين شمس، بينما تعلق الموضوع الأخير بالمطالبة بتعزيز ميزانية مستشفى قناة السويس الجامعى.

ونعرض فيما يلى لأهم ما دار من مناقشات بشأن هذه الموضوعات.

٣- عدم توفير مستحقات المستشفيات مقابل قرارات العلاج على نفقة الدولة

جرت مناقشة هذا الموضوع فى مناسبتين مختلفتين، جاءت الأولى فى اجتماع للجنة الشئون الصحية بمجلس الشعب لمناقشة خمسة طلبات إحاطة بشأن عدم سداد مستحقات معظم المستشفيات العامة والمراكز الطبية المتخصصة والمتعاقدة مع وزارة الصحة مقابل تنفيذ قرارات العلاج على نفقة الدولة. وكانت المناسبة الثانية تحت قبة مجلس الشعب، حيث تم إلقاء بيانين عاجلين حول ذات الموضوع.

مناقشة الموضوع فى اللجنة

عقدت لجنة الشئون الصحية والبيئة بمجلس الشعب اجتماعاً صباح يوم الأحد ٢٠٠٧/٣/١١ وذلك لمناقشة طلبات الإحاطة المقدمة من السيد العضو الدكتور صابر محمد عطا، موسى غنوم، محمد فكرى زلط، الدكتور خليفة رضوان، والدكتور عبد الحميد زغول بشأن عدم سداد مستحقات معظم المستشفيات العامة والمراكز الطبية المتخصصة والمتعاقدة مع وزارة الصحة مقابل تنفيذ قرارات العلاج على نفقة الدولة، وذلك بحضور كل من السيد رئيس الإدارة المركزية لموازنة الجهاز الإدارى بقطاع الموازنة وممثلين عن قطاع الموازنة ممثلين عن وزارة المالية. كما حضره مدير المجالس الطبية المتخصصة، ورئيس الإدارة المركزية للأمانة العامة بوزارة الصحة ممثلين لوزارة الصحة.

فى بداية الاجتماع عرض عدد من الأعضاء مقدمى طلبات الإحاطة لموضوع طلباتهم، حيث اتهموا وزارة المالية بالتقاعس عن سداد المديونيات المستحقة لمعظم المستشفيات المتعاقدة مع وزارة الصحة مقابل تنفيذ قرارات العلاج على نفقة الدولة. وأشاروا إلى أن عدم سداد تلك المديونيات، والتي تقدر بـ ١,٤٢ مليار جنيه، دفع عدد من المستشفيات لعدم تنفيذ قرارات العلاج التى ترد إليها بحجة عدم توافر الأدوية والأسرة والأماكن، مما يعود بالضرر على المواطن ويؤثر بالسلب على مستوى الخدمة الطبية التى تقدمها هذه المستشفيات، كما يهدد بإغلاقها.

وأشار مقدموا طلبات الإحاطة إلى أن وزارة المالية تطالب وزارة الصحة بالتنازل عن المطالبة بالمبالغ التى فوق المليار جنيه، وأكدوا أن هذا المبلغ مخفض بالفعل من قبل لجنة مشتركة شكلت من قبل وزارة المالية ووزارة الصحة من إجمالى مبلغ مليارى جنيه. وأشاروا إلى تدنى ميزانية وزارة الصحة والتي لا تتناسب مع المستوى الصحى المرجو تقديمه

للمواطن المصري. وطالبوا بجعل قطاع الصحة من الأولويات القصوى أثناء وضع مشروع الموازنة العامة وزيادة الاعتمادات المخصصة له لتصل إلى ١٦ مليون جنيه بدلا من سبعة مليارات جنيه هي إجمالي المخصص له في مشروع الموازنة العامة الجديدة، على أن يخصص ١,٥ مليار جنيه منها للعلاج على نفقة الدولة.

رأى وزارة الصحة

أشار ممثل وزارة الصحة إلى أنه تم التعاطي مع هذه المشكلة من خلال لجنة مشتركة مشكلة من وزارتي الصحة والمالية لحصر هذه المديونيات والتي انتهت إلى أنها تقدر بحوالي ٨٩٨ مليون جنيه حتى ٢٠٠٦/٦/٣٠، وتم الاتفاق بين وزيرى الصحة والمالية على سداد هذا المبلغ حيث تعهد زير المالية بسداده فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وأكد أنه إلى الآن لم يتم السداد، وتمت مخاطبة وزارة المالية لسداد المبلغ على دفعات بحيث يتم الانتهاء من السداد قبل ٢٠٠٧/٦/٣٠ إلا أن وزارة المالية رفضت السداد قبل الحصول على إقرار من وزارة الصحة بعدم تجاوز ما هو موضوع فى الموازنة من اعتمادات والذي يقدر بمليار جنيه. وأكد على صعوبة ذلك حيث إن إجمالي قيمة قرارات العلاج على نفقة الدولة قد بلغ ١,٤٢ مليار جنيه حتى ٢٠٠٧/١/٣١، ومن المتوقع وجود تكلفة إضافية تبلغ نصف مليار جنيه فى باقى شهور السنة المالية. وأوضح أن الاعتمادات المدرجة فى موازنة هذا العام للعلاج على نفقة الدولة تقدر بمليار جنيه يتم استلامها على دفعات، وأن ما تم استلامه من هذه الاعتمادات حتى الآن هو مبلغ ٧٤٥ من إجمالي المبلغ. وأشار إلى أنه يتم حصر مديونيات الشركات والمستشفيات من مديريات وزارة الصحة ثم تنسب المديونيات إلى المبلغ المتوفر ويوزع بنسبه على الجهات المستحقة.

وأكد السيد رئيس المجالس الطبية المتخصصة على ما ذكره السيد ممثل وزارة الصحة، وطالب اللجنة بضرورة الضغط لزيادة الاعتمادات المدرجة فى مشروع الموازنة الجديد لئلا يند العلاج على نفقة الدولة لتصل إلى ١,٥ مليار جنيه حتى يتم مواجهة الأعباء والمديونيات المشار إليها. وأكد تعهده فى حال إقرار هذه الزيادة بعدم تجاوزها.

رأى وزارة المالية

استهل ممثل الوزارة رده بتوضيح سياسات وروية الوزارة فى الموضوع المطروح للنقاش بالتأكيد على أنه منذ تقديم طلبات الإحاطة فى ٢٠٠٧/١/١٣ وحتى ٢٠٠٧/٢/٢٢، سددت وزارة المالية ٢٠٠ مليون جنيه من قيمة الاعتمادات المدرجة للعلاج على نفقة الدولة والتي وجهت بالفعل لسداد بعض هذه المديونيات. وأكد التزام الوزارة الكامل بسداد مبلغ ٨٤٥ مليون جنيه تمثل باقى المديونيات السابقة التي حصرتها اللجنة المشتركة المشار إليها. وأشار إلى أنه قد تم بالفعل تخصيص مبلغ ٣٠٠ مليون جنيه فى مشروع موازنة العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ لهذا الغرض بحيث يكون متاحاً للصرف فى ٢٠٠٧/٧/١.

وشدد ممثل الوزارة على ضرورة التزام وزارة الصحة بعدم تجاوز الاعتماد المقرر للعلاج على نفقة الدولة المدرج فى الموازنة العامة -والذى يقدر بمليار جنيه- حتى لا تتكرر هذه المشكلة مرة أخرى. وأوضح أن علاج المواطنين بالإضافة إلى العلاج على نفقة الدولة يتجاوز المدرج له بحوالى أربعة مليارات جنيه وذلك بالنسبة للمستشفيات العامة. وطالب بتفعيل الآلية التي أعلن عنها وزير الصحة لترشيد العلاج على نفقة الدولة بحيث لا يستفيد

منه إلا ذوى الحاجة بالفعل وفى العمليات التى لا يوجد بديل لها فى المستشفيات العامة التى تحصل على اعتماد يقدر بنحو أربعة مليارات جنيه لعلاج المواطنين. وبالنسبة لمطالبة اللجنة بزيادة الاعتمادات المدرجة إلى ١,٥ مليار جنيه، أوضح أن هذا الموضوع سابق لأوانه وأنه من الممكن مناقشته عند عرض مشروع الموازنة العامة على المجلس.

وقد انتهى رأى اللجنة إلى مطالبة وزارة المالية بالآتى:

- تسديد كامل مديونية العلاج على نفقة الدولة السابق إقرارها من قبل اللجنة المشكلة من وزارة المالية والصحة والمقدرة بحوالى ٨٩٨ مليون جنيه قبل انتهاء السنة المالية دون تعليق صرف هذا المبلغ على أى شروط لأنه مقابل خدمة قدمت بالفعل وأقرتها وزارة المالية.
- استكمال صرف الاعتمادات المدرجة بالموازنة والمقدرة بـ ٢٠٠ مليون جنيه من أصل مليار جنيه، وإيجاد حل لتسوية المديونيات الجديدة لضمان استمرار الخدمة.
- زيادة الاعتمادات المدرجة للعلاج على نفقة الدولة من مليار إلى ١,٥ مليار جنيه.

□ مناقشة الموضوع فى الجلسة العامة

فى الجلسة التى عقدها مجلس الشعب صباح الاثنين ٢/٤/٢٠٠٧، ألقى السيدان العضوان محمد أبو المجد ود. شيرين أحمد فواد بيانين عاجلين بشأن تأخر وزارة المالية فى صرف مستحقات المستشفيات والشركات المتعاقدة مع وزارة الصحة مقابل تنفيذ قرارات العلاج على نفقة الدولة، والآثار السلبية الناجمة عن ذلك، ومنها امتناع العديد من تلك الشركات عن توريد المستلزمات الطبية للمستشفيات لعدم سداد مستحقاتها السابقة^{٥٨} وذلك فى حضور السيد الدكتور وزير الصحة.

وقد أشار مقدما البيانان العاجلان إلى تعمد وزارة المالية عدم توفير جزء من الاعتمادات المخصصة لوزارة الصحة فى الموازنة العامة لإقبال انتهاء السنة المالية بفترة وجيزة للغاية وصلت فى بعض الأحيان إلى ثلاثة أسابيع، حتى لا يتسن لوزارة الصحة التصرف فيها فيما هو مخصص لها فى تلك الفترة الوجيزة وبالتالي تعود مرة أخرى للخزانة العامة بغرض خفض عجز الموازنة على حساب قطاع الصحة، وهو ما يزيد من تدهور المستشفيات العامة وقطاع العلاج على نفقة الدولة.

وفى رده على الموضوع، أكد وزير الصحة انحياز الحكومة الكامل لمحدودى الدخل وبذل كل الجهد لتوفير الرعاية الصحية اللائقة للمواطنين. كما أكد على ضخامة مشكلة التمويل فى قطاع الصحة والتى تحتاج إلى تضافر كافة الجهود المجتمعية والرسمية لحلها.

وبالنسبة للمتأخرات التى لدى وزارة المالية والخاصة بالعلاج على نفقة الدولة، أكد أن وزارة الصحة طلبت من وزارة المالية سرعة سداد تلك المتأخرات، فطلبت وزارة المالية تشكيل لجنة لحصر تلك المتأخرات التى أنها بلغت نحو ٨٩٣ مليون جنيه فى ٣٠/٦/٢٠٠٧. وأوضح أن حجم المديونيات المستحقة للمستشفيات نتيجة قرارات العلاج على نفقة الدولة بلغ نحو ٧٩٠ مليون جنيه خلال الستة أشهر الأولى من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ومن

⁵⁸ مضبطة جلسة مجلس الشعب رقم (٦٣) المعقودة صباح يوم الاثنين ٢/٤/٢٠٠٧.

المتوقع وجود مطالبات إضافية حتى آخر السنة المالية تقدر بحوالى ٦٠٠ مليون جنيه. وأكد أن إجمالى ما وصل من وزارة المالية من مخصصات العلاج على نفقة الدولة فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بلغ حوالى ٧٤٥ مليون جنيه والمتبقى منها ٢٥٥ مليون جنيه بعجز مقدر يصل إلى ٤٠٠ مليون جنيه. وأكد الوزير أن هذه الفجوة لن تحل إلا بزيادة الاعتمادات المخصصة لهذا البند، وشدد على ضرورة إعادة النظر فى المبالغ المخصصة لوزارة الصحة فى الموازنة العامة بوجه عام لتفى بالحد الأدنى من الاحتياجات الفعلية للرعاية الصحية. وأشار إلى تبنى وزارة الصحة لخطة مدروسة لتنظيم تقديم خدمة العلاج على نفقة الدولة حتى لا يحدث تسرب لتلك الخدمة، وضماناً لأن توجه بالفعل للمواطن الذى يحتاجها، وأن وزارة الصحة تدرس اتخاذ إجراءات محددة فى هذا الشأن منها تنظيم التعاقد مع الجهات مقدمة الخدمة بأسعار محددة، وتوجيه العلاج على نفقة الدولة إلى الأمراض التى تتغل كاهل المواطن كالسرطان والفشل الكلوى وأمراض الكبد.

وناشد وزير الصحة المجلس العمل على زيادة الاعتمادات المدرجة فى الموازنة الجديدة بعد أن أصبح من سلطته تعديل بنود الموازنة وفقاً للتعديلات الدستورية الأخيرة.

٣- موارد صندوق مكافحة الإدمان

ناقشت لجنة الشئون الصحية والبيئة بمجلس الشعب فى اجتماعها الذى عقده مساء يوم الاثنين ٢٠٠٧/٥/٧ طلبات الإحاطة المقدمة من الأعضاء: د. محمد فرج فضل، د. خليفة رضوان، د. عبد العزيز خلف، د. عبد الحميد زغلول، د. فريد إسماعيل عبد الحليم، د. ياسر حمود، د. أكرم الشاعر، هشام القاضى، صبحى صالح، بشأن عدم تحصيل الأموال المصادرة من تجارة المخدرات وتوريدها إلى صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى. وقد حضر الاجتماع رئيس جهاز تصفية الحراسات ممثلاً عن وزارة المالية، وممثلين عن وزارات الدفاع والعدل والداخلية وصندوق مكافحة وعلاج الإدمان.

فى بداية الاجتماع، أشار رئيس اللجنة إلى أن الاعتمادات المقررة لعلاج الإدمان فى مصر متواضع للغاية وأن نسبة الشفاء منه متدنية، مشدداً على أهمية الاهتمام بمصحات علاج المدمنين على غرار الدول المتقدمة، وضرورة مراقبتها ومتابعة أدائها بصفة دورية. وذكر أن هدف إنشاء صندوق مكافحة الإدمان طبقاً لقانون إنشائه هو إنشاء المصحات لعلاج المدمنين، بيد أن الواقع غير ذلك بسبب ضالة موارد الصندوق. وتساءل عن أوجه صرف حصيلة الأموال المتحصلة عن الاتجار فى المواد المخدرة طبقاً للقرار الجمهورى رقم ٤٦ لسنة ١٩٩١ الذى ينظم أعمال الصندوق المذكور والتى من بينها إعداد وتأثيث وتجهيز وصيانة مصحات ودور علاج المدمنين والمتعاطين، وكذا تمويل نفقات إقامة وعلاج المدمنين وبرامج وأنشطة الرعاية اللاحقة لهم بعد الإفراج والشفاء.

ثم أتاحت الفرصة للأعضاء لعرض الموضوع، حيث أشاروا إلى أن المشكلة تتمثل فى عدم تحصيل الأموال والعقارات المصادرة من تجارة المخدرات وتوريدها إلى صندوق مكافحة الإدمان، والتساؤل عن حقيقة موارد الصندوق وكيفية الصرف منها، وما إذا كانت تستخدم فى تحقيق الغرض من إنشاء الصندوق من عدمه. وأشاروا إلى أن موازنة الصندوق لا تزيد عن مليون جنيه فقط، ولا تؤول إليه سوى الغرامات التى تحكم بها النيابة العامة فقط، والمطالبة

بتكليف الجهاز المركزي للمحاسبات لبحث أوجه صرف الأموال الناتجة عن قضايا المخدرات وما إذا كان يتم صرفها طبقاً للقانون من عدمه، أم أن وزارة الداخلية تستولى عليها.

ومن جانبه نفى ممثل وزارة الداخلية استيلاء الوزارة على أموال الصندوق، وأكد أن القوانين والقرارات الجمهورية المنظمة لها تنظم مسألة توزيع الأموال المتحصلة عن جرائم المخدرات وحصص كل جهة منها. وأشار إلى أن القرار الجمهوري رقم ٤٥ لسنة ٢٠٠٢ قد عني بتنظيم أيلولة الأموال المحكوم نهائياً بمصادرتها بسبب تهريب المخدرات أو الاتجار فيها إلى الخزينة العامة للدولة، وتوزع نسبة من هذه الأموال مناصفة بين كل من وزارتي الدفاع والداخلية وفقاً لما يلي:

- ٣٠% من الحصيلة الفعلية حتى العشرة مليون جنيه الأولى.
- ١٠% من الحصيلة الفعلية للعشرين مليون جنيه التالية.
- ٢% من الحصيلة الفعلية لما يزيد عن ثلاثين مليون جنيه.

ونبه إلى أن هناك فرق بين حجم تجارة المخدرات في مصر وحجم الأموال المصادرة منها من جانب مختلف جهات الدولة تطبيقاً للقانون، وأن التصرف في الأموال المتحصلة عن الاتجار غير المشروع في المخدرات ينظمه القانون وتكون مصادره بناء على حكم قضائي. وأكد أن دور وزارتي الداخلية والدفاع يقتصر على قرار التصرف فقط. وأبدى استعداد وزارة الداخلية تزويد اللجنة ببيان بحجم الأموال التي آلت إلى الوزارة بقرارات قضائية من الأموال المصادرة.

رأى وزارة المالية

أوضح السيد ممثل وزارة المالية أن القرار الجمهوري رقم ٤٥ لسنة ٢٠٠٢ جاء منظماً ومكملاً للقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٠ بشأن فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب، ولا شأن له بموارد صندوق مكافحة الإدمان على الإطلاق. وأكد أن الأموال التي يتم مصادرتها بأحكام قضائية تؤول إلى الصندوق بالكامل، أما النسب التي وردت في حديث السيد ممثل وزارة الداخلية فهي مقصورة على الأموال المصادرة من خلال جهاز المدعى العام الاشتراكي. وذكر أن ما يؤول إلى جهاز تصفية الحراسات -التابع لوزارة المالية- يقتصر على ما يصدر بشأنه أحكام من محكمة القيم العليا فقط، وأن الأموال المتحصلة عن جرائم المخدرات الصادر بها أحكام قضائية تؤول إلى الخزينة العامة. وأضاف أن جملة الأموال التي آلت إلى جهاز تصفية الحراسات والتي تم إرسالها للخزينة العامة تبلغ حوالي ١,٥ مليون جنيه. ونبه إلى أن المادة السادسة من القرار الجمهوري رقم ٤٦ لسنة ١٩٩١ بتنظيم صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى تقضى بأن مجلس إدارة الصندوق هو السلطة المهيمنة على شئونه وتصريف أموره، وأنه المختص بوضع النظم اللازمة لتحصيل الغرامات المحكوم بها في جرائم المخدرات واقتضاء حصيلة استغلال وبيع الأصول المنقولة والعقارات التي يحكم بمصادرتها في تلك الجرائم والتصرف في شأنها بما يحقق أهداف الصندوق، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة بوزارتي العدل والداخلية. ومن ثم فإن وزارة المالية لا شأن لها بحصيلة الغرامات على الإطلاق.

وذكر السيد المستشار ممثل وزارة العدل أن إجمالى ما تم توريده لصندوق مكافحة الإدمان خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦، بلغ ١٦,٤٥٩,٤٢٥ مليون جنيه، شاملا الغرامات والأموال المصادرة، وذلك طبقاً لآخر البيانات الصادرة عن السيد المستشار النائب العام. وأن قيمة السيارات التى تم مصادرتها بلغت حوالى ١,٩٨٣,٤٣٢ مليون جنيه.

وقد أكدت اللجنة فى ختام مناقشاتها على أهمية حصر القضايا والأموال المصادرة من خلال وزارات الدفاع والداخلية والعدل وإبلاغ اللجنة بها لاستكمال مناقشة الموضوع واتخاذ توصية مناسبة فى شأنه.

٣- استكمال إنشاء أكاديمية هدى طلعت حرب

أثيرت هذه القضية بمناسبة مناقشة لجنة التعليم بمجلس الشعب لطلب الإحاطة العاجل المقدم من السيد العضو د. شيرين عبد العزيز. كما جرت مناقشة أخرى لذات الموضوع بمناسبة الرد على طلبى إحاطة عاجلين تم إقاؤهما فى الجلسة العامة للمجلس.

- مناقشة الموضوع فى اللجنة

عقدت لجنة التعليم بمجلس الشعب اجتماعاً مساء يوم الاثنين ٢٣/٤/٢٠٠٧ لمناقشة طلب الإحاطة العاجل المقدم من السيد العضو د. شيرين عبد العزيز بشأن أكاديمية هدى طلعت حرب بجامعة عين شمس، بحضور وزيرى التعليم العالى والدولة للتعاون الدولى، ورئيس جامعة عين شمس. كما حضره ممثلين عن قطاع الموازنة بوزارة المالية، وممثل لوزارة التنمية الاقتصادية.

وقد أوضح مقدم البيان العاجل أن ما دفعه لإثارة الموضوع هو عدم اكتمال هذا الصرح الطبى الهام الذى بدأ العمل به منذ عام ١٩٩٢ ولم ينته حتى الآن رغم توافر جزء كبير من الأجهزة الخاصة به من وزارة التعاون الدولى. وأشار إلى أن المشروع كان من المفترض أن يتم افتتاحه عام ٢٠٠٣، غير أنه واجه مصاعب نتيجة وجود أخطاء كبيرة فى تصميم المبنى وتنفيذ الإنشاءات. وذكر أن واجهة المبنى وحدها انفق عليها ٢٥ مليون جنيه، فى حين أن المبنى يحتاج إلى ٩٠ مليون جنيه فقط ليعمل بكامل طاقته فى مجال جراحات قلب الأطفال، وهو تخصص نادر نحتاج إليه بشدة فى مصر.

وقد عقب رئيس جامعة عين شمس موضحاً أن المشروع بدأ بتبرع بمبلغ مليون جنيه من السيدة هدى طلعت حرب وبدأ العمل به عام ١٩٩٣ ثم صدر قرار جمهورى بتحويله إلى أكاديمية فى عام ١٩٩٥. وعرض للمشاكل التى واجهت المشروع نتيجة أخطاء واسعة فى تصميمه الأول الذى كان غرضه توسعة قسم القلب والصدر بمستشفى جامعة عين شمس. وذكر أن تحويل المبنى من العمل كغرف للمرضى ليصلح كغرف عمليات استلزم إجراء تعديلات واسعة فى الإنشاءات تكلفت ٦٦ مليون جنيه، موضحاً أن المبنى تكلف حتى الآن نحو ١٥٠ مليون جنيه.

وأوضحت السيدة وزير التعاون الدولى أن القضية تنطوى على إهمال وتسيب ربما يصل إلى درجة الفساد، وذكرت أن الوزارة ساهمت فى توفير مجموعة من الأجهزة للأكاديمية المذكورة بناءً على طلب جامعة عين شمس، وذلك من الحساب الخاص بوزارة التعاون

الدولى الذى يستخدم فى تمويل شراء الأجهزة الطبية للمستشفيات فى كافة أنحاء الجمهورية. وذكرت أن الوزارة ساهمت فى توفير أجهزة بمبلغ ٢١,٥ مليون جنيه، ثم اكتشفت أن إنشاء مبنى لم يتم حتى الآن ويحتاج إلى وقت طويل لإكماله، فطلبت نقل هذه الأجهزة إلى مستشفيات أخرى للاستفادة بها، خاصة أن معظمها انتهت فترة ضمانه وصيانته وهو فى مخازن المشروع، وبعضها انتهت فترة صلاحيته. وأكدت أن الوزارة وعدت الجامعة بالمساعدة فى توفير أجهزة بديلة بمجرد انتهاء إنشاء المبنى. وشددت على إصرار وزارة التعاون الدولى على رأيها إذا لم يكن الانتهاء من إنشاء مبنى الأكاديمية سيتم فى وقت قريب.

وأكد السيد وزير التعليم العالى رفضه إنفاق أى مبلغ من موازنة وزارته على المشروع الذى يحتاج إلى ١٨٠ مليون جنيه إضافية لينتهى العمل به. وأشار إلى أن الجامعة يمكنها توفير التمويل من ميزانيتها إذا رأت ذلك. وأكد أن الحل يكمن فى مناقشة الشركة المنفذة فى مدى إمكانية التشغيل المرحلى للمشروع. وأكد أهمية نقل الأجهزة المتاحة إلى المستشفيات التى تحتاجها إذا تبين أن الإنشاءات بالمشروع لن تكتمل قبل وقت طويل، وذلك حرصا على الصالح العام.

وقد انتهى رأى اللجنة إلى اقتراح تشكيل لجنة متخصصة من الوزارات المعنية لبحث المشكلة وإيجاد الحلول المناسبة لها بما يحقق المصلحة العامة.

- مناقشة الموضوع فى الجلسة

ناقش مجلس الشعب بجلسته المعقودة صباح يوم الاثنين ٢٨/٥/٢٠٠٧ طلبى إحاطة عاجلين مقدمين من السيدين العضوين: عبد الحميد شعلان وشيرين عبد العزيز بشأن عدم استكمال إنشاء المعهد الأكاديمى لجراحة القلب بجامعة عين شمس. وقد تولى السيد الدكتور وزير التعليم العالى تمثيل الحكومة فى الرد على الموضوع.^{٥٩}

فى البداية، أشار مقدما طلبى الإحاطة العاجلين إلى أن المشكلة تتمثل فى عدم تشغيل المعهد الأكاديمى لجراحة القلب جامعة عين شمس، والذى تم تشييده بناء على قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٥. وأن بداية المشروع كانت منحة من حفيدة طلعت باشا حرب تحولت إلى نواة لأكاديمية عالمية فى جراحات القلب تخدم مصر والمنطقة بالكامل. وأوضح أن المبنى يتكون من ١١ دور أنفق عليه حتى تاريخه ما يزيد على ١٩٠ مليون جنيه، وأن المشروع أسيء التخطيط له منذ البداية، كما شهد مشاكل كبيرة لسوء التنفيذ نتيجة تغيير طبيعة المشروع بعد البدء فى تنفيذه. وأوضح العضوان أن الحكومة اعتمدت على التبرعات لإقامة المشروع، واتهماها الحكومة بالتراخى فى توفير مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه من ميزانية الدولة لاستكمال وتجهيز المركز حتى يبدأ فى العمل ويساهم فى القضاء على قوائم الانتظار لمرضى القلب ليساهم فى علاج نحو تسعة ملايين طفل مصاب بعيوب خلقية فى القلب. كما طالبا بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق حول إهدار المال العام فى تنفيذ المشروع. وأكدوا على ضرورة التزام الحكومة بجدول زمنى لانتهاء من المشروع.

رد الحكومة

⁵⁹ مضبطة جلسة مجلس الشعب رقم (١٠٨) المعقودة صباح يوم الاثنين ٢٨/٥/٢٠٠٧.

أشار السيد وزير التعليم العالى فى رده إلى أن الموضوع سبق أن نوقش فى لجنة التعليم بالمجلس، موضحاً أن المشروع بدأ كتوسع مخصص كعيادات تابعة لكلية الطب جامعة عين شمس، ثم تقرر تحويله إلى "المعهد الأكاديمى لجراحة القلب" بموجب قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٥. وأشار إلى أن هذا التحويل تسبب فى مشاكل واسعة فى تحويله من مبانى للعيادات إلى أكاديمية مستقلة، وما ترتب على ذلك من مشاكل فى التنفيذ. وأشار الوزير إلى أن المذكرات التى أعدتها وزارتى المالية والتنمية الاقتصادية حول هذا المشروع تشير إلى أن التكلفة الإجمالية للمشروع قدرت بمبلغ ٢٠٣,٤٢٣ مليون جنيه، بلغ جملة ما تم تنفيذه منها حتى ٢٠٠٦/٦/٣٠ نحو ١٥٦,٥٦٠ مليون جنيه. كما أدرج له بخطة العام المالى ٢٠٠٨/٠٧ مبلغ ٤٠,٢٠٠ مليون جنيه.

وأوضح الوزير أنه تم الانتهاء من تشطيب أربعة ادوار بالمبنى لافتتاحها قريباً للمرحلة العلاجية، وتشمل حجرات العمليات والرعاية المركزية، وعدد (٥) مساعد والانتهاء من أعمال الصرف وحجرات الكهرباء وتركيب الخزان الأرضى لتغذية المعهد والإطفاء. كما يجرى الانتهاء من تشطيب الدور الثانى شاملاً ٥٠% من عدد القساطر وحجرة العمليات الخاصة بها وكذلك الرعاية المركزة بالدور الثانى. وأكد أن تكلفة الأعمال المتبقية بالمبنى قدرت بنحو ٦٨ مليون جنيه، ينتظر أن يتم توفيرها على سنتين. وأكد أن الحكومة مهتمة بسرعة حل المشاكل التى تواجه المشروع ليبدأ العمل فى أسرع وقت. ووعده بالتنسيق مع وزارات: المالية، والتنمية الاقتصادية، والتعاون الدولى لبحث أية متطلبات أخرى لاستكمال الأكاديمية وإعدادها لأداء رسالتها.

٣- تعزيز ميزانية مستشفى قناة السويس الجامعى

عقدت لجنة الاقتراحات والشكاوى اجتماعاً صباح يوم الاثنين ٢٠٠٦/١٢/١٨ لمناقشة الاقتراح برغبة المقدم من العضو صبرى خلف الله بشأن تعزيز ميزانية مستشفى قناة السويس الجامعى، وذلك بحضور ممثلين عن قطاع الموازنة العامة بوزارة المالية، ومستشفى جامعة قناة السويس.

وقد عرض العضو لمضمون اقتراحه والمتمثل فى المطالبة بتعزيز موازنة قناة السويس بمبلغ خمسة ملايين جنيه إضافية، حيث أن المستشفى يخدم كل محافظات القناة بالإضافة إلى جنوب وشمال سيناء، فضلاً عن أنها تقع على ملتقى طرق محورية وتضطلع بإنقاذ العديد من حالات الحوادث. وأكد أن نقص الاعتمادات أدى إلى تأخر بعض شركات الدواء أو توقفها عن إمداد المستشفى بالأدوية المطلوبة لعدم سدادها لمستحقات هذه المستشفيات، كما أشار إلى أن المستشفى مدينة بمبلغ ستة ملايين جنيه غير قادرة على سدادها، وهو نفس ما أكد عليه السيد نائب مدير مستشفى الجامعة.

رأى وزارة المالية

فى رده على الاقتراح، أوضح ممثل وزارة المالية تقدير الوزارة للعبء الذى تضطلع به المستشفيات الجامعية، وأنها لا تدخر وسعاً لتلبية أى تعزيزات تطلب منها خلال العام فى ضوء موقف الصرف الفعلى. وأشار إلى زيادة الاعتماد المدرج لمستشفى جامعة قناة السويس فى الباب الأول من الموازنة من ١٦,٦٧٩ للمالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٢٢,٨٩٥ مليون

جنيه للعام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بزيادة قدرها ٦٠٢١٦ مليون جنيه، كما تم زيادة الاعتماد المدرج بالباب الثاني لشراء السلع والخدمات من ١٥,٤٨١ مليون جنيه للعام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٢٢,١٤٩ م المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بزيادة قدرها ٦,٦٦٨ مليون جنيه وذلك لمواجهة كافة احتياجات المستشفيات والأسرة الجديدة من الأدوية والمستلزمات الطبية وقطع الغيار والمهمات والصيانة اللازمة للمباني. وأكد أنه يمكن للمستشفيات موافاة وزارة المالية بموقف الصرف الفعلى على الباب الثاني -شراء السلع والخدمات- فى الستة شهور الأولى من السنة المالية من واقع الاستثمار (٧٥ ع ح) ليتسنى للوزارة دراسة طلب التعزيز المشار إليه، وذلك على غرار ما حدث فى العام المالى الماضى والذى على أساسه تم تدعيم موازنة المستشفى بمبلغ مليونى جنيه إضافية.

وقد انتهى رأى اللجنة إلى الموافقة على الاقتراح برغبة، مع التوصية بمناقشة ودراسة هذا الموضوع باستفاضة عند مناقشة مشروع الموازنة العامة للدولة، كما تقدمت بالشكر للحكومة على استجابتها وتفهمها للاقتراح.